

المطالبة بوقف مخطط تحلية المياه المزعم إقامته على أراضٍ بلديات عربية في الجليل الغربي

تاريخ النشر: 24/08/2020

في رسالة وورقة موقف قدمها المركز العربي للتخطيط البديل ومركز عدالة باسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية

المطالبة بوقف مخطط تحلية المياه المزعم إقامته على أراضٍ بلديات عربية في الجليل الغربي

أبرق المركز العربي للتخطيط البديل ومركز عدالة وباسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية برسالة موسعة، عبارة عن ورقة موقف لكل من وزير الداخلية ارييه درعي ورئيس المجلس القطري للتخطيط والبناء مردخاي كوهين ومديرة مديرية التنظيم داليت زيلبرغ، مطالبين إياهم بوقف مخطط تتال 90 وتتال 90 (تت"ل/09-1-1-1) وهو مخطط لإقامة محطة لتحلية المياه ومدّ منظومة مياه قطرية بمنطقة الجليل الغربي. وأكدت الرسالة أنّ مخطط كهذا يتطلب إقامة أجهزة وشقّ طرق عديدة للوصول من وإلى هذه المحطة، الأمر الذي سيؤدي إلى الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي التابعة لسلطات محلية عربية ولأصحاب أراضٍ عرب من البلديات المجاورة كالجديدة-المكر وطمرة وشفاعمرو وكفر ياسيف وجولس ويركا.

وورد بالرسالة أنّ المخطط يضرب بعرض الحائط حقوق الملكية لأصحاب الأراضي في البلديات المجاورة للمخطط وبقدرتهم على جني ثمار زرعهم والإستعالة منها. وذلك بالرغم من كونهم الأكثر حاجة لهذا المدخول؛ فجمهور المواطنين من هذه البلديات يندرج في أسفل السلم الاقتصادي-الاجتماعي. كما وأنّ المخطط يضر بمناطق النفوذ التابعة للسلطات المحلية العربية وبالقدرة على إستغلالها وتطويرها لخدمة مواطنيها، وهي التي تعاني أصلاً من شحّ بالأراضي ومناطق النفوذ وبالتالي القدرة على التوسّع.

يُذكر انه من الناحية الاجرائية، عملية المصادقة على المخطط شملت عيوباً عديدة. فمثلاً، اللجنة المحلية-المناطقية لم تقم بتداول ملاحظاتها للمخطط بالمرّة وتم إخفاء عن أعضاء اللجان - وهم بالأساس ممثلين عن السلطات المحلية العربية، اللذين من شأنهم تقديم إعتراضات أو اقتراحات حول المخطط الذي يمس بشكل كبير بمناطق نفوذ سلطاتهم المحلية. فمن هذا المنطلق أيضاً، طالب المركزين بإبطال المخطط والبتّ فيه من جديد لتداول ملاحظات واعتراضات السلطات المحلية ذات الصلة.

كما ونوهت الرسالة أنّ هذا المخطط يتجاهل بشكل صارخ قيم العدل التوزيعي كونه يتجاهل الضعف الاقتصادي للمجتمع العربي كما والأضرار المفرطة الناجمة عنه. هذا بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن تراكم عدد الكبير من مخططات البنى التحتية القطرية الكثيرة في المنطقة والتي تقوم الدولة بتخطيطها وتوسيعها على حساب أملاك ومناطق نفوذ البلديات العربية ودون أي تنسيق بين المشاريع المختلفة بشكل يؤدي إلى أن تتحمل البلديات العربية والمواطنين العرب وزر هذه المخططات وأضرارها البيئية، الصحية والاقتصادية.

نهايةً، عرضت الرسالة البدائل التخطيطية الممكنة لهذا المخطط؛ كمدّ جزء من أنابيب المياه داخل أراضٍ ليست بملكية خاصة بدلاً من أن تمرّ داخل أراضٍ زراعية بملكية شخصية حيث يقع الحمل كله على أكتاف المزارعين. وقد وقعت على الرسالة كل من د. عناية بنا جريس - المديرة المهنية للمركز العربي للتخطيط البديل والمحامين سهاد بشارة وميسانة موراني من مركز عدالة.

للاطلاع على الرسالة الرجاء الضغط هنا